



كلمة الوفد التونسي خلال الدورة (65) للجنة المخدرات
- النقاش العام -
(فيينا، 14 مارس 2022)

سعادة السفير **Ghislain D'Hoop**، رئيس الدورة (65) للجنة المخدرات،
السيدة غادة والي، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،
السيدة **Jagjit Pavadia**، رئيسة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات،

معالي السادة الوزراء،

السيدات والسادة الحضور،

يسعدني في مستهل كلمتي أن أقدم إليكم بالتهنئة لتوليكم رئاسة الدورة الخامسة والستين للجنة المخدرات ولكافة أعضاء المكتب متمنيا لكم التوفيق والنجاح في مهامكم.

كما أتوجّه بالشكر لكل من السيدة المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والسيدة رئيسة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات للجهود المبذولة من أجل تنفيذ ما نصّت عليه الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات وما تضمّنه الإعلان السياسي وخطة العمل لسنة 2009 والإعلان الوزاري لسنة 2014 والوثيقة الختامية للجلسة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة حول مشكلة المخدرات العالمية لـ 2016 والبيان الوزاري لسنة 2019.

وأضم صوتي إلى ما جاء في مداخلتي المجموعة الإفريقية ومجموعة السبعة والسبعين زائد الصين.

السيد الرئيس،

تشارك بلادي تونس اليوم في أشغال هذه الدورة بصفة عضو في اللجنة بعد أن تم انتخابها السنة الماضية لولاية تمتد من 2022 إلى غاية 2025 مما يدفعنا إلى مزيد مضاعفة الجهد من أجل الإسهام في تعزيز التعاون الدولي الهادف لمعالجة مشكلة المخدرات العالمية ومكافحتها انطلاقا من إيماننا بأنها مسؤولية عامة ومشاركة تستوجب اعتماد مقاربة متوازنة وشاملة ومندمجة قائمة على الأدلة العلمية وتضع في الحسبان ما نواجهه اليوم من

تحديات على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية من أجل دعم وحماية صحة وسلامة البشرية جمعاء وخاصة تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة بحلول سنة 2030.

السيد الرئيس،

تواصل اليوم الظروف الإستثنائية لجائحة كورونا والتي نتجت عنها انعكاسات وتحديات إضافية في كافة المجالات بما في ذلك الوقاية ومكافحة المخدرات مما يحتم علينا تعزيز التعاون والتنسيق وتظافر الجهود لمكافحة هذه الأفة والتصدي لتداعياتها خاصة على الشباب.

وإيماننا منها بأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه كافة مكونات المجتمع وخاصة الشباب في معاضدة الجهود الرامية لمعالجة المشكل العالمي للمخدرات، عينت تونس شابتان وشاب تونسيون للمشاركة افتراضيا هذه السنة في منتدى الشباب لـ2022.

السيد الرئيس،

في إطار حرصها على مواصلة التزامها بكافة النصوص والإعلانات الدولية الصادرة في هذا المجال تقدمت تونس بتقرير حول ما تم تحقيقه من توصيات صادرة عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات على إثر الزيارة التي قام بها إلى بلادنا في أكتوبر 2018 والتي أقرت ما أبدته الحكومة التونسية بالتزامها وتصميمها على مواصلة تكثيف عملها للوقاية من الإدمان على المخدرات، وعلى علاج وإعادة تأهيل الأشخاص الذين يعانون من مشاكل تتصل بهذه الأفة، بما في ذلك داخل السجن بالإضافة إلى الإشادة بكفاءة ومهنية المسؤولين التونسيين.

وعلى المستوى التشريعي تمّ في 2017، تنقيح القانون المتعلق بالمخدرات لتمكين القضاة من الاجتهاد في السلطة تقديرية في قضايا الاستهلاك وسيتواصل تحيين النصوص القانونية التي لم تعد صالحة ولا تتماشى مع العصر الحديث قصد التصدي لتزايد الطلب لاستهلاك المواد المخدرة وتزايد العرض وتنوعه وتوفيره من طرف وسطاء الترويج، عن طريق الاتصال المباشر أو عن طريق الأنترنات السوداء. وستعمل بلادي في أقرب الآجال على تحيين قائمة المواد المخدرة جدول "ب" الصادرة في القانون عدد92-52 المؤرخ في 18 ماي 1992 وكذلك تحيين القائمة الخاصة بالمواد الكيميائية الخطرة مع وضع طريقة للتصرف فيها وتحديد مسالك توزيعها.

كما تولي تونس إهتماما بالنهوض بالصحة النفسية والمساعدة على التخلص من الإدمان على غرار مواصلة الإجراءات والاستعدادات لمشروع إدخال العلاج البديل للافيونيات والتعاون مع المكتب الوطني للمخدرات لوضع مشروع شبكة جمع البيانات الخاصة بالمدمنين. ومنذ سنة 2019 تم إعادة فتح مركز "الأمل" للإنصات والوقاية والعلاج من الإدمان بعد إعادة تهيئته وفي هذا السياق، تعول تونس على مواصلة دعم شركائها الدوليين من أجل التمكن من استغلال كامل إمكانياته وتعميمه على كامل تراب الجمهورية.

وأطلقت تونس خلال سنة 2021 "الاستراتيجية الوطنية للوقاية والحد من المخاطر وعلاج الضرر المتعلق باستهلاك المواد ذات التأثير النفساني" في المجتمع وداخل منشآت السجون للفترة 2021-2025 ولا يفوتني التنويه بأهمية الدور الذي اضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا الصدد. ونتطلع مستقبلا إلى تنفيذ هذه الاستراتيجية على أرض الواقع بفضل دعم المنظمات الدولية والدول المانحة والمجتمع المدني.

سيدي الرئيس،

في ختام كلمتي لا يفوتني أن أشكر أمانة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على جهودها لتوفير الظروف الملائمة لهذه الدورة.

وشكر على حسن الاستماع.